الباب الرابع

البيئة الإقليمية والدولية

- الفصل الأول : المشهد الفلسطينى .. من انتفاضة الأقصى إلى الصراع بين فتح وحماس
- الفصل الثانى : أناپوليس: نحو « أوسلو » جديدة
- الفصل الثالث : قمة التشرذم العربى
- الفصل الرابع : إسرائيل والشرق الأوسط فى القرن الأمريكى الجديد
- الفصل الختامى : حول المقاومة والتسوية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

المشهد الفلسطيني ..

من انتفاضة الأقصى إلى الصراع بين فتح وحماس!

قدّر عدد القتلى الفلسطينيين منذ بدء انتفاضة الأقصى حتى نهاية عام ٢٠٠٧ بـ: ٤٤٣٧ شهيدا والقتلى الإسرائيليين بـ ١٠٣١ ، ودمرت البنية الأساسية للسلطة الفلسطينية، وأعادت قوات شارون احتلال المناطق الفلسطينية التى كانت قد انتقلت للسلطة الوطنية ـ إعمالا لاتفاقيات أوسلو (المنطقة «أ» التى كانت تمارس فيها الصلاحيات المدنية والأمنية ـ والمنطقة «ب» التى كانت تمارس فيها الصلاحيات المدنية فى حين تمارس إسرائيل سلطات الأمن).

كانت انتفاضة الأقصى تختلف كثيرا عن انتفاضة الحجارة عام ١٩٨٧ سواء من حيث طبيعتها أو من حيث البيئة الدولية التى تفجرت فيها، ذلك أن الأخيرة كانت تمثل حركة مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلى وممارساته، وتكاد تكون الحجارة هى السلاح الوحيد المستخدم خلالها فى مواجهة أسلحة القتل الحديثة فى أيدى الجنود الإسرائيليين، وكان أبرز ما فيها أعمال «كسر العظام» من جانب هؤلاء ضد الصبية الفلسطينيين، والتى كانت تنقلها شاشات التليفزيونات فى العالم ومن ثم اكتسبت الانتفاضة تعاطف الرأى العام فى كل مكان. كما كانت انتفاضة الحجارة أكثر تنظيما وأكثر شعبية، حيث سرعان ما شكلت اللجان التى تتولى تنظيمها والإشراف على أنشطتها والإعلام عنها فضلا عن إدارة الشئون المعيشية وتوفير الخدمات للشعب.

أما انتفاضة الأقصى، فقد لجأت فيها الفصائل الفلسطينية إلى إستخدام الأسلحة النارية، والهجمات الاستشهادية، والقيام بالعمليات العسكرية سواء فى الأراضى المحتلة أو داخل إسرائيل، وتصدى لها شارون بكل ما فى الآلة الحربية الإسرائيلية من أسلحة القتل والدمار.

ومن ناحية أخرى، كانت انتفاضة الأقصى مشتعلة فى ظل بيئة دولية غير مواتية، وخاصة منذ وقوع أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة وقيام حكومة بوش بشن الحرب على الإرهاب فى كل مكان، لا فرق عندها بين الأعمال الإرهابية العدوانية وبين أعمال المقاومة التى تقوم بها الشعوب للتحرر من الاستعمار والاحتلال الأجنبى. فلم تحظ انتفاضة الأقصى بالتعاطف الدولى الذى تميزت به انتفاضة الحجارة، ولم تقبل قطاعات من الرأى العام العالمى العمليات الاستشهادية لتسببها فى مقتل وإصابة المدنيين، كما أنها ظلت واقعة تحت تأثير الدعاية الصهيونية والأمريكية عن رفض ياسر عرفات للعروض «السخية» التى تقدم بها باراك فى مؤتمر كامب ديفيد.

وقد استغل شارون هذه الظروف لشن حربه الوحشية الرهيبة ضد الشعب الفلسطينى، ونجح فى عقد تحالف وثيق مع الرئيس الأمريكى أكسبه دعمه لكافة ممارساته المخالفة لكل مبادىء القانون الدولى والمبادىء الإنسانية والأخلاقية.

وحمّل شارون وبوش الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات مسئولية اللجوء إلى العنف والإرهاب، واتفق الرئيس الأمريكى مع شارون على ضرورة تغيير القيادة الفلسطينية، والبحث عن شريك آخر وتحقيق إصلاحات جذرية فى السلطة الفلسطينية إذا ما رؤى استئناف عملية السلام.

وفرض شارون الإقامة الجبرية على عرفات، ومنعه من التحرك خارج مبنى المقاطعة فى رام الله بعد أن دمر معظم أجزائه وقد اضطر عرفات للاستجابة إلى الشروط التى وضعها بوش (فى خطابه يوم ٢٤ يونيو ٢٠٠٤) الذى دعا فيه إلى إجراء إصلاحات جذرية فى السلطة الفلسطينية بإقامة مؤسسات سياسية واقتصادية وترتيبات أمنية جديدة، فأنشأ منصب رئيس الوزراء، وبدأ بإعداد دستور للسلطة، وأعاد تنظيم أجهزة الأمن وقلل أعدادها.

وتولى محمود عباس رئاسة أول وزارة فلسطينية، وسرعان ما نشبت الخلافات بينه وبين عرفات حول تحديد اختصاصات كل منهما ثم استقال أبو مازن ليتولى أحمد قريع ذلك المنصب.

وفى ١١ نوفمبر ٢٠٠٤، توفى عرفات بعد إصابته بمرض غامض لم تعرف حتى اليوم أسبابه، ويبدو أنه مات مسموما.

وانتخب محمود عباس رئيسا للسلطة الفلسطينية فى الانتخابات التى أجريت يوم ٩ يناير ٢٠٠٥، كما تولى رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية.

وفى ٢٦ يناير ٢٠٠٦، أجريت الانتخابات لعضوية المجلس التشريعى الفلسطينى، وكانت المفاجأة الكبرى أن حصلت حركة حماس على أغلبية المقاعد (٧٦ من ١٣٢)

وبالانتخابات الرئاسية والتشريعية، بدأ فصل جديد فى الموقف الداخلى الفلسطينى؛ فقد كان برنامج كل من محمود عباس وحركة حماس متعارضا مع الآخر. فأبو مازن يرفض المقاومة المسلحة ويؤمن بالتسوية السلمية للنزاع مع إسرائيل، فى حين تتمسك حماس بمواصلة النضال المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلى، وينص ميثاقها على رفض الحلول السلمية.

ينص ميثاق «حماس» الصادر عام ١٩٨٧م على ما يلى:

* الحركة جناح من أجنحة حركة الإخوان المسلمين بفلسطين.

* أرض فلسطين أرض وقف إسلامى ولا يصح التفريط بها أو التنازل عن أى جزء منها.

* رفض الحلول السلمية والمؤتمرات الدولية.

* أن الجهاد لتحرير فلسطين فرض عين على كل مسلم.

* تكافل المجتمع المسلم.

لذا أعلنت حماس رفضها لاتفاقات أوسلو منذ أن وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مؤكدة عزمها على مواصلة الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وقامت بالفعل بعدة عمليات عسكرية بهدف عرقلة تنفيذ تلك الاتفاقات فى عهد الرئيس عرفات، الأمر الذى سبب له المشاكل مع الحكومات الإسرائيلية وأدى إلى تعثر المفاوضات بينهما، ومن ثم قام

عرفات باعتقال بعض ناشطى الحركة مع محاولة عدم الوصول إلى حد القطيعة مع الشيخ أحمد ياسين وبقية زعمائها (ما أطلقت عليه إسرائيل سياسة الباب الدوار بسبب إفراجه عن المعتقلين بعد بعض الوقت).

وقد أدَّتْ حماس دورا رئيسيا فى انتفاضة الأقصى إلى حد أنها اعتبرت أنها هى التى تسببت فى انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، والواقع أن كل الفصائل الفلسطينية شاركت فى الانتفاضة، بما فيها حركة فتح التى ينتمى إليها عرفات.

وعلى أية حال، فقد تغيرت مواقف حماس بعد وفاة عرفات، وبعد اغتيال إسرائيل لقادتها التاريخيين: الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسى وغيرهما، وتولى خالد مشعل ومحمود الزهار وإسماعيل هنية وغيرهم القيادة.

قررت حماس المشاركة بنشاط فى الحياة السياسية الفلسطينية، وخاضت معركة انتخابات المجالس المحلية ونافست حركة فتح فيها وحققت نجاحا ملحوظا، الأمر الذى شجعها على خوض معركة الانتخابات التشريعية.

وكان على حماس أن تفسر تغيير موقفها من الانتخابات المذكورة التى تجرى وَفْقًا لاتفاقات أوسلو فأعلنت أنها رغم رفضها لهذه الاتفاقات فإن مشاركتها فى تلك الانتخابات ترجع إلى أن الانتفاضة الفلسطينية خلقت وضعا جديدا ومرجعية أخرى، وأن عليها أن تقوم بهذا الدور السياسى للقضاء على الفساد المستشرى فى السلطة.

وبدأت المصادمات بين أنصار الحركتين ـ حماس وفتح ـ تزداد عنفا، إلى حد سقوط القتلى من الجانبين، كما أخذ التنافس السياسى بينهما على ممارسة السلطة يسود الحياة السياسية الفلسطينية ورفضت حماس الاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقات التى عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية مع اسرائيل (اتفاقات أوسلو) ونبذ العنف، الأمر الذى أدى، فضلا عن الصدام بينها وبين السلطة الفلسطينية، إلى رفض إسرائيل والمجتمع الدولى التعامل معها واعتبارها منظمة إرهابية.

شكلت حماس حكومتها الأولى بعد رفض «فتح» المشاركة فيها فى عام ٢٠٠٦م، ثم استجابت الحركتان لدعوة عدد من الأسرى الفلسطينيين ـ أصدروا ما يعرف بوثيقة الأسرى ـ فشكلا حكومة وحدة وطنية برئاسة إسماعيل هنية فى مارس ٢٠٠٧م،

وذلك بعد أن تمكنت السعودية من التوفيق بينهما وعقد اتفاق مكة فى فبراير ٢٠٠٧م؛ إلا أن الخلافات ما لبثت أن نشبت بين الجانبين ـ وقامت قوات حماس بانقلاب عسكرى ضد الأجهزة الأمنية فى قطاع غزة واستولت على السلطة فيه فى ١٢ يونيو ٢٠٠٧م.

وكانت النتيجة أن نشأت حالة من ازدواجية السلطة فى الأراضى الفلسطينية، حيث واصلت حكومة إسماعيل هنية أعمالها فى القطاع غير معترفة بقرار عباس إقالتها، فى حين شكل الرئيس الفلسطينى حكومة طوارىء برئاسة سلام فياض لتعمل من رام الله فى الضفة الغربية.

وكان إيهود أولمرت قد تولى الحكم بعد أن دخل شارون فى غيبوبة طويلة، وبدأ أبو مازن اللقاءات والحوار معه بدعم الولايات المتحدة، ثم دخل الجانبان فى مفاوضات بشأن الوضع الدائم (وسوف نتحدث عنها فى الفصل التالى).

أما حماس، فإنها واصلت إطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية القريبة من حدود قطاع غزة (سيديروت وعسقلان)، الأمر الذى ردت عليه إسرائيل بعنف شديد لا يتناسب البتة مع الأضرار القليلة التى تحدثها الصواريخ، وفرضت حصارا خانقا على القطاع حيث قطعت عنه الإمدادات بالوقود والكهربا والطعام والدواء، الأمر الذى أدى إلى اقتحام السكان الحدود المصرية للحصول على احتياجاتهم فى يناير ٢٠٠٨م.

ولجأت إسرائيل أخيرا إلى تصعيد الاعتداءات على القطاع، وعلى مدى عدة أيام متتالية واصلت القوات الإسرائيلية غاراتها وتوغلاتها فيه وأوقعت مائة وثلاثين شهيدا ومائتى مصاب، الأمر الذى أثار استنكار كثير من الدول.

أصبحت الأوضاع الفلسطينية فى غاية الخطورة، حيث يسودها الصراع بين السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس وبين حماس، وتحقق الانفصال بين الضفة الغربية تحت حكم الأول بمقرها فى رام الله وبين قطاع غزة تحت حكم الأخيرة.

وقد بذلت عدة محاولات لتحقيق وحدة الشعب الفلسطينى، ولكنها باءت جميعها بالفشل، وكان آخر هذه المحاولات المبادرة اليمنية التى نشبت الخلافات بين فتح وحماس بشأن تفسيرها فور توقيع الحركتين عليها.

والواقع أن الخلافات بين حماس وفتح كانت قائمة حتى قبل فوز حماس فى انتخابات عام ٢٠٠٦م، وقد عقد فى القاهرة فى مارس ٢٠٠٥م مؤتمر للحوار الفلسطينى جمع محمود عباس و١٢ فصيلا. وتقررت فيه التهدئة المتبادلة مع إسرائيل، كما اتفقت الفصائل على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية فى توقيتاتها، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وَفْقَ أسس يتم التراضى عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل باعتبار المنظمة الممثلَ الشرعىَّ الوحيَد للشعب الفلسطينى، مع تأكيد وحدة الصف وتحريم الاحتكام للسلاح واستكمال الحوار.

ولكن تلك القرارات لم تنفذ، واستمر الصراع بين حماس وفتح واشتد ضراوة منذ إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية على نحو ما سبق بيانه، وفشلت المساعى التى بذلت بين الجانبين فى تحقيق المصالحة بينهما، حيث يتمسك محمود عباس بضرورة عدول حماس عن انقلابها وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه واعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية والاتفاقات التى عقدتها وموافقتها على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، فى حين تطالب حماس بإجراء الحوار بين الجانبين دون شروط مسبقة.

ومن الواضح أن هذه الأوضاع المتردية تتيح لكل من إسرائيل والولايات المتحدة فرصة سانحة لإضعاف الموقف الفلسطينى فى المفاوضات التى يعقدها محمود عباس مع إيهود أولمرت، ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية أو تقزيم الدولة الفلسطينية الموعودة.

وتتهم حركة حماس الرئيس الفلسطينى بأنه يرفض التصالح معها بتحريض من إسرائيل والولايات المتحدة اللتين تهددان أنه بقطع المفاوضات ووقف التعاون معه فى حالة عودته للتعاون معها.

* * *

الفصل الثانى

أنا پوليس .. نحو «أوسلو» جديدة!

قوبلت خطة فك الارتباط وما ترتب عليها من انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومن إزالة للمستعمرات بمعارضة اليمين الإسرائيلى، الأمر الذى حمل شارون على الانسحاب من تجمع الليكود وتأليف حزب كاديما.

ولكن ما لبث شارون أن دخل فى غيبوبة طويلة، وتولى إيهود أولمرت الحكم خلفا له، بعد حصول حزب كاديما على أغلبية الأصوات فى انتخابات مارس ٢٠٠٦م.

وقد شكل أولمرت حكومته بالائتلاف مع أحزاب العمل وشاس والمتقاعدين، ثم ضم إليها حزبى إسرائيل بيتنا ويهدوت هاتوراه.

وكان أولمرت قد عرض رؤيته السياسية فى مؤتمر هرتسيليا السادس فى يناير ٢٠٠٦م، حيث ركز على أن الخطوة الأكثر أهمية أمام إسرائيل هى رسم الحدود الدائمة للدولة من أجل ضمان الأغلبية اليهودية فيها، ذاكرا أن الاختيار بين الرغبة فى تمكين كل يهودى من السكن فى أى مكان وبين بقاء دولة إسرائيل كدولة يهودية يستوجب التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل، لذا فإنه يجب بلورة خط حدودى واضح يعكس الواقع الديموغرافى الذى نشأ على الأرض، بحيث تحتفظ إسرائيل بالمناطق الأمنية وبكتل الاستيطان اليهودية والأماكن ذات الأهمية القومية العليا للشعب اليهودى وفى مقدمتها القدس. وأكد فى خطابه أن الحل الأمثل هو وجود دولتين قوميتين لليهود والفلسطينيين بما يؤدى إلى استيعاب اللاجئين الفلسطينيين فى الدولة الفلسطينية.

وأعلن أولمرت أنه سوف ينتظر ستة أشهر لرؤية شريك فلسطيني يقبل بالمفاوضات، وإلا بدأ فى تنفيذ خطته للانطواء فى الضفة الغربية، ومقتضى هذه الخطة هو القيام من جانب واحد بالانسحاب من مناطق بالضفة تحددها إسرائيل شرقى الجدار العازل.

كانت الأوضاع قد تغيرت كثيرا فى الأراضى الفلسطينية بعد وفاة ياسر عرفات وتفجر الصراع بين فتح وحماس، ومن ثم بادرت الولايات المتحدة باستغلال هذه الأوضاع لصالح إسرائيل، فبعد أن دفع بوش أولمرت لاستئناف الحوار مع محمود عباس فاجأ العالم فى يوليو ٢٠٠٦م بإطلاق مبادرة غير متوقعة بالدعوة إلى مؤتمر أناپوليس الذى عقد فى ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧م.

وعلى مدى عدة أشهر، ظلت فكرة المؤتمر يشوبها الغموض، حيث لم تحدد طبيعته وجدول أعماله أو الدول التى تدعى للمشاركة فيه.

ولم يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون طوال عدة أشهر من الاتفاق على الوثيقة المشتركة التى تعرض على المؤتمر، حتى أعدت وثيقة بمشاركة أمريكية فى اللحظة الأخيرة.

وقد كان مؤتمر أنا پوليس مظاهرة سياسية كبرى، حيث دعى للمشاركة فيه أكثر من ٤٠ دولة عربية وإسلامية وأجنبية، ودعيت سوريا للمشاركة دون إدراج مسألة الجولان على جدول الأعمال.

وتضمنت وثيقة التفاهم التى عرضت على المؤتمر أن الطرفين سوف يسعيان لتحقيق هدف إقامة الدولتين (بحسب رؤية بوش) وحل جميع المسائل العالقة بما فيها القضايا الأساسية دون استثناء كما نصت عليها الاتفاقات السابقة، والدخول فى مفاوضات مكثفة ومتواصلة، مع التعهد ببذل كل الجهود للتوصل إلى اتفاق قبل نهاية عام ٢٠٠٨م. كما نصت الوثيقة على قيام لجنة متابعة بعقد اجتماعات منتظمة وتشكيل فرق تفاوض فى جميع المسائل، وتشكيل لجنة ثلاثية (أمريكية ـ إسرائيلية ـ فلسطينية) للتثبت من تنفيذ الطرفين لخريطة الطريق.

ويلاحظ على هذه الوثيقة تركيزها على خريطة الطريق كمرجعية للمفاوضات وضرورة قيام كل من الطرفين بتنفيذ التزاماته التى تتضمنها، وذلك فى الوقت الذى

أغفلت الإشارة إلى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يمثلان الشرعية الدولية لتسوية النزاع.

هذا ـ وقد حرص أولمرت على المطالبة بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، وصرح عقب عودته من المؤتمر بثلاث لاءات هى: أنه لا مجال للتفاوض بشأن القدس ـ ولا التزام بموعد نهائى لإتمام المفاوضات ـ وأنه لن يكون هناك اتفاق قبل القضاء على الإرهاب.

ودعما لمبادرته، قام الرئيس بوش بجولة واسعة فى المنطقة، وأدلى خلال زيارته بتصريحات أعرب فيها عن أمله فى التوصل لاتفاق بشأن الدولتين قبل نهاية عام ٢٠٠٨م، وأظهر تحيزًا واضحا لإسرائيل بمطالبة الدول العربية بالاعتراف بها دولة يهودية وبتطبيع العلاقات معها دون انتظار لانتهاء المفاوضات، وذكر أن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تكون بتوطينهم فى الدولة الفلسطينية داعيا إلى إيجاد آلية دولية[1] لتعويضهم.

وقد بدأت المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى فى ١٤ يناير ٢٠٠٨م، برئاسة تسيبى ليفنى وزيرة الخارجية الإسرائيلية وأحمد قريع رئيس الوزراء الفلسطينى السابق. ولم تحرز أى تقدم، وظهرت الخلافات بينهما سواء بسبب مواصلة إسرائيل لعمليات الاستيطان المكثف وخاصة فى القدس وما حولها، أو لمطالبة أولمرت بتأجيل التفاوض بشأن القدس حتى المرحلة الأخيرة للمفاوضات ورفض الجانب الفلسطينى ذلك.

والواقع أن كافة الظروف المحيطة بهذه المفاوضات لا تحمل على الاعتقاد بإمكان نجاحها والتوصل إلى تسوية نهائية بين الجانبين قبل انتهاء العام.

فواضح أن الرئيس الأمريكى قد طرح مبادرة مؤتمر أنا پوليس بهدف كسب تأييد الدول العربية «المعتدلة» لسياسته تجاه إيران والعراق، فضلا عن محاولة اختتام ولايته بإنجاز تاريخى كبير.

---

(١) أصدر مجلس النواب الأمريكى فى أول إبريل ٢٠٠٨م قرارا يتضمن أن اليهود الذين أجبروا على ترك البلاد العربية يعتبرون لاجئين، وأنه يجب على أية إدارة أمريكية أن تضع ذلك فى أى قرار دولى لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ويمثل هذا القرار خطورة بالغة حيث يسعى إلى إيجاد مقاصة فى تعويض اللاجئين الفلسطينين ويعطى تأويلا مغلوطا لما جاء فى القرار رقم ٢٤٢ بشأن الحل العادل للاجئين.

وقد رأى ضرورة تشجيع محمود عباس لاتجاهاته المعتدلة ومحاولة دفع الدول العربية، وخاصة السعودية، إلى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل دعما لإيهود أولمرت (الأمر الذى فشل فى تحقيقه) أما محمود عباس، فإنه يجرى المفاوضات فى أجواء من الانقسامات الفلسطينية غير المسبوقة ومع معارضة حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى للمفاوضات، وليس من المتوقع أن يتوصل لتسوية تكون مقبولة من الشعب الفلسطينى. وأما إيهود أولمرت، فإنه قد وجد فى سلوك طريق المفاوضات مع الفلسطينيين وسيلة للبقاء فى الحكم فى وقت تدنت فيه شعبيته نتيجة فشل الحرب التى شنها ضد لبنان فى صيف ٢٠٠٦م، والذى حمّله تقرير لجنة ڤينوجراد جانبا من المسئولية عنه فضلا عن أنه يرأس ائتلافا وزاريا هشا حيث يلقى معارضة عدد من الوزراء لسياسته (وقد استقال ليبرمان فعلا احتجاجا على بدء المفاوضات، ويهدد وزراء حزب شاس بالاستقالة فى حالة التفاوض على القدس، أما باراك فإنه يترقب التطورات للانفصال بحزبه عن الحكومة).

ومن ناحية أخرى، فإن التحقيق الذى يجرى مع أولمرت فى قضية رشوة قد يؤدى إلى استقالته وتولى وزيرة الخارجية تسيپى ليڤنى أو غيرها رئاسة الحكومة بدلا منه، كما قد تؤدى فى النهاية إلى إجراء انتخابات مبكرة الأمر الذى سوف يؤثر على مستقبل المفاوضات الجارية، وخاصة فى حالة تولى بنيامين نيتانياهو الحكم.

وقد سبق لنا الكلام عن تجربة مفاوضات الوضع الدائم التى خاضها الفلسطينيون والإسرائيليون فى كامپ ديڤيد، ثم فى طابا، وأوضحنا مواقف كل من الطرفين تجاه قضايا التسوية النهائية، والتى تفصل بينهما فجوة واسعة بشأنها وخاصة فى قضيتى القدس واللاجئين. كما أشرنا إلى البيان المشترك الذى أصدره الجانبان عقب مفاوضات طابا المبتسرة وأعلنا فيه عن تحقيق التقدم فى المفاوضات.

وكان من المنطقى أن يستأنف الجانبان المفاوضات من حيث توقفت مفاوضات طابا، غير أنهما لم يفعلا ذلك، الأمر الذى يدل على عدولهما ـ أو عدول إسرائيل بوجه خاص ـ عن المواقف المذكورة.

والواقع أن الظروف قد تغيرت منذ توقف مفاوضات طابا فى يناير ٢٠٠١م، حيث نشبت انتفاضة الأقصى، ووقعت أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة وأعلنت

إدارة بوش الحرب على الإرهاب وحاربت أفغانستان وغزت العراق، وقام شارون بنسف عملية السلام، ثم قام بتنفيذ خطة فك الارتباط، وخلق أمرا واقعا يفرض نفسه على أية تسوية نهائية وخاصة ببناء الجدار العازل وتكثيف الاستيطان فى منطقة القدس بوجه خاص، وسار أولمرت على نفس الطريق من حيث التوسع فى بناء المستوطنات فى القدس وحولها وإحكام عزلها عن بقية أراضى الضفة، حتى بلغ عدد الوحدات السكنية التى بناها ما يزيد كثيرا عن مجموع ما تم بناؤه طوال العام السابق.

وبالرغم مما تنص عليه خريطة الطريق، المتخذة وحدها مرجعية للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، من التزام إسرائيل بالوقف الكامل لكل العمليات الاستيطانية فى المرحلة الأولى فإن أولمرت لم يوقف تلك العمليات مدعيا أن خريطة الطريق لا تنطبق ـ فى هذا الشأن ـ على القدس والأراضى التى تزمع إسرائيل الاحتفاظ بها فى التسوية النهائية. (انظر ما سبق عن خريطة الطريق).

وفى الوقت الذى يتمسك فيه الفلسطينيون بمواقفهم المعروفة ـ والتى تتلخص فى الانسحاب الإسرائيلى من كافة أراضى الضفة والقطاع وإقامة الدولة الفلسطينية فيها بعاصمتها القدس وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينين حلا عادلا على أساس القرار رقم ١٩٤ ـ فإن إسرائيل تلتزم بالاستراتيجية التى وضع شارون أسسها وحصل على تأييد الولايات المتحدة لها (برسالة بوش فى إبريل ٢٠٠٤م). والتى تتضمن، بوجه خاص ـ إجراء تعديلات جذرية فى حدود عام ١٩٦٧ مع إلغاء حق اللاجئين الفلسطينين فى العودة وبقاء القدس ـ بحدودها الموسعة ـ موحدة وعاصمة لدولة إسرائيل وخاضعة لسيادتها.

ويضاعف العداء القائم بين فتح وحماس من تعقيدات الموقف، فقد أصبح قطاع غزة منفصلا عن الضفة الغربية، وحتى بفرض التوصل إلى أية تسوية فإنه سيكون من المتعذر تطبيقها فى القطاع، فضلا عن أنه من غير المتصور أن تقبلها حماس.

من مجموع ما تقدم، يصعب تصور أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون لتسوية نهائية تكون مقبولة لكلا الشعبين الفلسطينى والإسرائيلى خلال عام ٢٠٠٨م، وأقصى ما يمكن التنبؤ به هو التوصل إلى إعلان مبادىء (يتصف بالعمومية) أو عقد اتفاق انتقالى جديد أو إطار اتفاق وربما مع إعلان قيام دولة فلسطينية بحدود مؤقتة. على

نحو ما تتضمنه المرحلة الثانية من خريطة الطريق. ومن الواضح أن هذا الإجراء لا يمثل أى تقدم نحو التسوية النهائية، بل ـ على العكس ـ قد يؤدى إلى تجميد الوضع فى الأراضى الفلسطينية.

ومن ناحية أخرى، فإن إجراء انتخابات مبكرة فى إسرائيل من شأنه التأثير سلبًا على المفاوضات الجارية، حيث يتعذر التوصل لأى اتفاق قبل نهاية العام، كما يؤدى فوز اليمين فى الانتخابات إلى توجيه ضربة قاصمة لمفاوضات السلام.

* * *

obeikandl.com

الفصل الثالث

قمة التشرذم العربى

كانت القمة العربية العشرون التى عقدت فى دمشق يومى ٢٩ و ٣٠ مارس ٢٠٠٨م مؤشرا خطيرا على ما أصاب الموقف العربى من تشرذم.

فقد تفجرت الخلافات بين الدول العربية قبل انعقادها إلى حدّ التفكير فى إلغائها أو تأجيلها أو عقدها فى عاصمة أخرى، وعندما رؤى عقدها فى موعدها ومكانها، قرر عدد من الرؤساء التغيب عنها وتخفيض مستوى المشاركة فيها. كما تغيب لبنان عنها.

وكانت الأزمة اللبنانية هى السبب المباشر للخلافات العربية، حيث رأت بعض الدول أن سوريا لم تقم بالدور المطلوب منها لتسوية أزمة انتخاب الرئيس اللبنانى، بل إنها حرضت أنصارها اللبنانيين على عرقلة إيجاد حل للأزمة. أما سوريا، فقد رفضت هذا الاتهام مؤكدة أن حل هذه الأزمة يرجع للبنانيين وحدهم.

والواقع أن الأزمة اللبنانية واحدة من أزمات عديدة تثير الخلافات والانقسامات بين الدول العربية، الأمر الذى تحدث عنه بصراحة أمين عام الجامعة العربية، حيث ذكر فى كلمته أمام المؤتمر: «تنعقد هذه القمة والغيوم تملأ الجو العربى الذى أصبحت قتامته مضرب الأمثال وباتت سلبياته تضرب فى جذور النظام العربى وتخلق حالة من الالتباس السياسى والارتباك فى الأولويات والاضطراب فى العلاقات العربية.. لقد وصل الأمر إلى درجة غير مقبولة من الاضطراب فى العلاقات العربية، كما وصل إلى درجة غير مسبوقة فى تلاعب قوى دولية بقضايانا، وعلى رأسها القضية الفلسطينية،

ربما استخفافا برد الفعل العربى أو توقعا له ردًا مضطربا متفاوتا بين المعلن والخفى وبين الحاسم والمتردد . . . »

كان وصف الأمين العام للأجواء العربية الحالية واضحا وصريحا ، وجاء حديثه عن الخلافات العربية محذرًا من خطورتها على مستقبل القضايا القومية ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية .

وقد ناقشت الوفود العربية هذه الخلافات فى جلسة مغلقة ، وأعرب الرئيس بشار الأسد عن سعادته للجو البناء الذى ساد تلك الجلسة ، حيث نوقشت سلبيات الواقع العربى فى جو صريح بعيدا عن المجاملات .

وقد صدر عن القمة إعلان دمشق ، كما صدرت عدة قرارات بشأن : العمل المشترك ـ والأمن القومى العربى ـ والعلاقات العربية العربية ـ ومبادرة السلام العربية وتطورات القضية الفلسطينية ـ والصراع العربى الإسرائيلى ـ ودعم الشعب الفلسطينى ـ والتضامن مع لبنان ـ والمبادرة العربية لحل الأزمة اللبنانية .

وقد اتسمت صياغة الإعلان والقرارات بالعمومية وعدم التحديد . حيث بقيت الخلافات والانقسامات قائمة ، واعتبر البعض أن مجرد عقد القمة فى أجواء هادئة يعد نجاحا لها ، ونقل عن أحد المشاركين أنه لم تحدث فى القمة انفراجات ولا انفجارات !

ولم تنجح القمة فى حل الأزمة اللبنانية ، ولكن الجامعة العربية قامت فيما بعد بتشكيل لجنة برئاسة قطر لحل الأزمة وبعد مباحثات عقدت فى الدوحة ، أمكن التوصل إلى تسوية تقبلها الأطراف اللبنانية لانتخاب الرئيس التوافقى وتشكيل الحكومة وإقرار قانون الانتخاب . أما عن العلاقات العربية العربية ، فقد تضمن إعلان دمشق عبارات عامة عن تعزيز التضامن العربى وتجاوز الخلافات وتوحيد الموقف العربى إزاء مختلف القضايا على الساحة الدولية والتعاون فى ظل المسئولية المشتركة لدعم مشروعات التكامل الاقتصادى ، مع تكرار المواقف العربية المعروفة تجاه عدد من القضايا .

وواضح أن عبارات الإعلان والقرارات الصادرة عن القمة لم تحسم الخلافات والانقسامات بين الدول العربية ، والتى ترجع أساسا إلى اختلاف السياسات والمواقف ، خاصة تجاه الدور الذى تؤديه كل من الولايات المتحدة وإيران فى المنطقة .

ففى حين تبدى دول مثل مصر والسعودية ومعظم دول الخليج قلقها من تغلغل إيران وتدخلها فى لبنان والعراق وفلسطين ودول الخليج ومن التحالف القائم بين سوريا وبينها، ترى دول أخرى عدم معاداة إيران، وتجد سوريا فى التعاون مع إيران ما يعزز موقفها تجاه الحصار الذى تفرضه الولايات المتحدة عليها وما يدعم الموقف العربى تجاه إسرائيل وحليفتها الأمريكية، وأصبح العالم العربى منقسما بين معسكرى الدول المعتدلة ودول الممانعة.

وفى ظل هذه الانقسامات، تحاول إسرائيل تنفيذ استراتيجيتها القائمة على أساس فرض الأمر الواقع للتوصل إلى تسوية للنزاع العربى الإسرائيلى سواء من خلال المفاوضات أو بقرارها الأحادى.

ولم تتقدم القمة العربية العشرون باستراتيجية ردًا على إسرائيل، وإنما أكدت من جديد تمسكها بالمبادرة العربية (التى تقوم على أساس إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بشرط انسحابها الكامل من الأراضى العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين). وإن ربطت استمرار الجانب العربى فى طرح هذه المبادرة بتنفيذ إسرائيل لكافة التزاماتها فى إطار المرجعيات الدولية لتحقيق السلام فى المنطقة. كما نص إعلان دمشق على: «القيام بإجراء تقييم ومراجعة شاملة للاستراتيجية العربية إزاء جهود إحياء عملية السلام تمهيدًا لإقرار خطوات التحرك العربى المقبلة فى ضوء هذا التقييم».

ومن المعروف أن إسرائيل لم تعلن حتى اليوم قبولها للمبادرة العربية (وإن كان أولمرت قد صرح بأن بها جوانب إيجابية).

كما أن من الواضح أن وضع الدول العربية لإستراتيجية جديدة يتطلب تسوية الخلافات والانقسامات بينها من أجل الاتفاق عليها.

هذا ـ وقد أعلن بصفة مفاجئة عن بدء مفاوضات غير مباشرة بين وفد سورى وآخر إسرائيلى فى إستانبول برعاية الحكومة التركية.

والواقع، أنه كان معروفا منذ عدة أشهر أن تركيا تقوم بالوساطة بين الجانبين، كما كان واضحا أن الولايات المتحدة تعترض على الدخول فى مفاوضات مع سوريا بسبب مواقفها فى العراق ولبنان وفلسطين وتحالفها مع إيران.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية غيرت موقفها، حيث أعلنت أنه لا تعترض على هذه المفاوضات، وإن كانت لا تقوم بدور فيها، وأعرب المتحدث باسم البيت الأبيض عن الأمل فى أن تؤدى إلى معالجة المخاوف بشأن دعم سوريا للإرهاب.

وتشترط إسرائيل والولايات المتحدة لإقامة سلام مع سوريا أن تتخلى الأخيرة عن تحالفها مع إيران وتتوقف عن دعم حزب الله وحماس.

وبالرغم من أن المسؤلين السوريين يصرحون بأنه تم حل ٨٥٪ من المشاكل فى المفاوضات السابقة التى توقفت عام ٢٠٠٠، إلا أن التخلى عن الجولان يلقى معارضة شديدة من غالبية الإسرائيليين، الأمر الذى يتوقع معه أن تكون المفاوضات طويلة وشاقة إلا إذا شاركت الولايات المتحدة فيها وقبلت سوريا الشروط المذكورة. وقد قوبل الإعلان عن بدء المفاوضات بحملة شديدة من جانب الأوساط السياسية الإسرائيلية على أولمرت واتهامه بأن هذه الخطوة مناورة إعلامية لجأ إليها بسبب اتهامه فى قضية الرشوة لاعتقاده أنه سيفلت من المحاكمة كما أفلت شارون من قبل.

أما عن تأثير المضى فى المفاوضات مع سورية على المفاوضات الجارية بشأن الوضع الدائم الفلسطينى، فإنه بالرغم من تأكيد أولمرت أنها لن تكون على حساب المفاوضات مع الفلسطينيين، فإن من المتوقع أن يستخدمها أولمرت للضغط على الجانب الفلسطينى لتقديم التنازلات وقبول عقد تسوية انتقالية مع تأجيل مفاوضات الوضع الدائم.

وعلى أية حال؛ فإن إجراء انتخابات إسرائيلية مبكرة ـ فى حالة تعقد الأزمة الداخلية نتيجة التحقيق الذى يجرى مع أولمرت فى قضية الرشوة والفساد ـ من شأنه أن يؤدى إلى تعليق المفاوضات الإسرائيلية السورية. كما أنه لا يتوقع لها النجاح إلا إذا اتخذت الولايات المتحدة موقفا داعمًا لها وخاصة فى حالة تغيير سوريا لسياستها الإقليمية.

* * *

الفصل الرابع

إسرائيل والشرق الأوسط ..
فى القرن الأمريكى الجديد

ارتبط الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن منذ توليه الحكم عام ٢٠٠١م باليمين المحافظ الجديد، ومن ثم تبنى توجهه الإمبراطورى، واعتنق مبادئه بشأن ضرورة المحافظة على التفوق الحربى الأمريكى ومنع صعود أية قوة عسكرية منافسة للولايات المتحدة وممارسة سياسة شن الحروب الاستباقية ضد الدول المشتبه فى تطويرها أسلحة الدمار الشامل.

وقد عبر اليمين المحافظ الأمريكى عن أفكاره فى «مشروع القرن الأمريكى الجديد» عام ١٩٩٧م، وكان من الموقعين على هذا المشروع ديك تشينى نائب بوش، وبول وولفوفيتز، وريتشار بيرل وآخرون.

ويمكن تلخيص خطاب المحافظين الجدد إزاء الدول العربية والإسلامية فى دعوة الولايات المتحدة لاستخدام القوة وتغيير النظم فيها والدفاع عن إسرائيل. وفى ٢٦ يناير ١٩٩٨م، أرسل «مشروع القرن الأمريكى الجديد» مذكرة إلى الرئيس كلينتون يطالبه فيها بالإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين فى العراق.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر، بعث عدد من أصحاب المشروع المذكور بمذكرة إلى الرئيس بوش فى (٢٠ سبتمبر ٢٠٠١م)، لشن حروب القرن الحادى والعشرين ضد الإرهاب. وقد تضمنت المذكرة: المطالبة بالقبض على أسامة بن لادن أو قتله وتدمير

قاعدته وإسقاط حكم طالبان ـ والانتقام من إيران وسوريا بسبب تقديمهما الدعم العسكرى لحزب الله ـ والإشارة إلى أن إسرائيل تظل أخلص حليف للولايات المتحدة ضد الإرهاب الدولى، وأن على الولايات المتحدة تقديم الدعم الكامل لها.

وفى مذكرة أخرى إلى بوش، ذكر الموقعون عليها من المحافظين الجدد أن إسرائيل مستهدفة لكونها صديقة للولايات المتحدة ولكونها دولة ديموقراطية، وأن أحد محاور الشبكة الإرهابية فى الشرق الأوسط يتمثل فى ياسر عرفات وقيادة السلطة الفلسطينية، فقد رفض عرفات أكثر العروض السلمية الإسرائيلية كرما فى التاريخ وشن الانتفاضة الجديدة ضد إسرائيل. . . (انظر كتاب رضا هلال: الحرب الأمريكية العالمية ـ قيامة المحافظين الجدد واليمين الدينى ـ مكتبة الأسرة).

وكان من الواضح أن أحد دوافع بوش لغزو العراق هو إسقاط نظام صدام حسين وإضعاف الدولة التى كانت إسرائيل تعتبرها خطرا يهددها بما يتزود به جيشها من الأسلحة الحديثة.

وقد ساقت إدارة بوش ادعاءات متعددة لغزو العراق ـ من بينها إحرازه لأسلحة دمار شامل وإقامته العلاقات مع تنظيم القاعدة ـ وثبت كذب هذه الإدعاءات كما زعمت أنها تستهدف من إسقاط نظام صدام حسين نشر الديموقراطية فى المنطقة، وإقامة «الشرق الأوسط الجديد» فيها انطلاقا من العراق.

وفى ديسمبر ٢٠٠٢م، أعلن وزير الخارجية الأمريكية كولين باول ما سمى بمبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط. وطالب الدول العربية بإجراء الإصلاحات الديموقراطية. كما طرح بوش فى مارس ٢٠٠٤م ما سمى بمبادرة «الشرق الأوسط الكبير» (أو الموسع).

وقع الرئيس بوش تحت تأثير الزعماء والكتاب الإسرائيليين، ـ من أمثال ناتان شارانسكى وإيهود باراك ـ الذين كانوا يرون أن القضاء على نظام صدام حسين من شأنه أن يمهد الطريق أمام انتشار الديموقراطية فى الشرق الأوسط، وتشجيع التيارات المعتدلة فيه، ومن ثم يؤدى إلى تسوية النزاع العربى الإسرائيلى. فقد عبر بوش عن ذلك فى خطابه بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٠٣م حيث ذكر: «إن هدف الولايات المتحدة هو إقامة

السلام فى الشرق الأوسط . . والعالم له مصلحة كبرى فى نشر قيّم الديموقراطية؛ لأن الدول التى تتمتع بالحرية والاستقرار لا تعتنق أيديولوچية القتل . . ونجاحنا فى العراق سوف يؤدى إلى بدء مرحلة جديدة فى سلام الشرق الأوسط حيث سيدفع بالتقدم نحو إقامة سلام فلسطينى ديموقراطى وحقيقى» .

وقد طرح بوش مبادرته بشأن «الشرق الأوسط الموسع» The Greater Middle East، والتى تنطلق من حاجة هذه المنطقة إلى تغيير هيكلى فى ثلاثة محاور هى : نشر الديموقراطية والحكم الصالح ـ وإصلاح التعليم ووسائل المعرفة ـ وتحسين القدرات والفرص الاقتصادية .

واضح أن الرئيس الأمريكى كان يعتقد أن تنفيذ هذه المبادرة يساعد فى القضاء على الإرهاب الذى كان من أهم أسبابه ـ فى رأيه ـ انعدام الديموقراطية فى الدول العربية والإسلامية ، وسوء بعض النظم التعليمية الذى يدفع للتطرف الدينى ، فضلا عن التخلف الاقتصادى لتلك الدول .

وقد تقدم بوش بمشروعة إلى مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى ، والتى أصدرت فى اجتماعها فى سى أيلاندبچورچيا فى ٩ يونيو ٢٠٠٤م وثيقة بشأن الشراكة مع الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا ، وكان من أهم جوانبها إنشاء منبر مشترك على مستوى الوزراء ومؤسسة لدعم الديموقراطية وإصلاح التعليم وتمكين المرأة ودعم المشروعات الاقتصادية الصغيرة .

كما قررت قمة حلف الأطلنطى فى اجتماعها بإستانبول فى ٢٨ يونيو ٢٠٠٤م تدعيم الحوار مع دول المنطقة فى مجالات محاربة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل .

ودون الدخول فى تفاصيل هذه المشروعات ، يكفى أن نذكر أنها لم تحقق نجاحا يذكر ، وأن تجربة البدء بتنفيذ إصلاح النظام فى العراق قد باءت بالفشل .

فلم تتجاوب الدول العربية مع السياسة الأمريكية فى العراق كما لم تؤيد سياسة بوش تجاه إيران ومواقفه تجاه برنامجها النووى . ولم تحرز المحاولات التى بذلتها الإدارة الأمريكية لتكتيل ما اعتبرته دولا معتدلة فى المنطقة فى مواجهة ما تعتبره قوى متطرفة (إيران ـ سوريا ـ حزب الله ـ حركة حماس) نجاحا يذكر .

لم تنطلق الديموقراطية من العراق إلي بقية دول الشرق الأوسط ـ كما زعم الرئيس بوش ـ بل قضى الغزو العراقى على كل مقومات الدولة الحديثة فيه، فكان أول ما لجأ إليه الغزاة هو حلّ الجيش وتسريحه وإلغاء الوزرات، بل ومحاولة محو آثار حضارة من أقدم وأزهى الحضارات بأن فتحوا متاحفها للنهب وأعمال التهريب، واستبدلوا باستبداد صدام حسين نظاما يقوم على إثارة العداوات الطائفية ويشيع الفتنة بين فئات الشعب، وبدلا من تحقيق الهدف الذى زعمت إدارة بوش أنها خاضت الحرب من أجله أسقطت البلاد فى هوة سحيقة من الإرهاب والعنف حتى أصبح العراق هو بؤرة الإرهاب الدولى بتنظيماته المختلفة.

ويقدر عدد ضحايا الغزو العراقى ـ فى السنوات الخمس التى خلت منذ وقوعه ـ بما يتراوح بين نصف مليون ومليون قتيل عراقى، وبلغ عدد القتلى من القوات الأمريكية الغازية أكثر من أربعة آلاف قتيل، أما عدد اللاجئين العراقيين الذين شردوا منذ الغزو فقد بلغ نحو خمسة ملايين عراقى. وأما تكاليف الغزو فتقدر بثلاثة ترليونات دولار.

ويواجه العراق بطالة تقدر بنحو ٦٠٪، ولا يتوافر فيه مياه الشرب لحوالى ٧٠٪، وإمدادات الكهربا متقطعة، وتنتشر فيه الكوليرا وغيرها من الأوبئة.

تلك هى حصيلة الغزو الأمريكى للعراق، والذى كان المحافظون الجدد فى الولايات المتحدة يستهدفون به إزاحة خطر العراق من أمام إسرائيل، فإذا به يؤدى إلى نشر النفوذ الإيرانى ليس فى العراق فحسب بل فى المنطقة كلها. ويضع إسرائيل والولايات المتحدة فى مواجهة مع إيران خاصة بسبب برنامجها النووى.

وعلى أية حال، فإنه من الواضح أن المشاكل التى واجهت بوش نتيجة سياساته فى المنطقة قد دفعته إلى محاولة إيجاد تسوية للنزاع العربى الإسرائيلى بعد أن ظل يتجاهله؛ وذلك بعقد مؤتمر أنا پوليس ودفع المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بشأن قضايا الوضع الدائم، بدءا بتنفيذ خريطة الطريق التى كان قد أهملها منذ عام ٢٠٠٣م.

والواقع أن الولايات المتحدة أصبحت بعد احتلالها العراق من بين دول الشرق الأوسط، ولا يوجد حتى الآن ما يدل على أنها تنوى سحب قواتها منه فى وقت قريب، بل تؤكد تصريحات المسئولين أنها باقية فى العراق لفترة طويلة.

وخطورة هذا الوضع تتمثل فى إخضاع المنطقة لاستراتيجيتها وتوجهاتها الإمبراطورية، وبوجه خاص بما يخدم المصالح الإسرائيلية.

وقد بدأت الاضطرابات والقلاقل تنتشر فى دول الشرق الأوسط، حيث أصبح العراق مهددا بالتقسيم إلى دويلات شيعية وسنية وكردية، وتهدد الحروب فى السودان وحدته ولا يزال احتمال شن حرب ضد إيران غير مستبعد، والحصار السياسى مازال مفروضا على سوريا، والتدخل الأجنبى فى لبنان يهدد وحدته واستقراره وأمنه، والمنطقة مقسمة بين محور إيرانى ـ سورى داعم لحماس وحزب الله وآخر يجمع بين مصر والسعودية وعدد من الدول المعتدلة.

وقد كان موقف بوش من الحرب التى شنتها إسرائيل على لبنان فى صيف عام ٢٠٠٦م مؤشراً على مدى خطورة سياساتها فى المنطقة. فقد ظل يدفع إسرائيل إلى مواصلة الحرب وعدم وقف القتال إلى أن تبينّ له عجز الأخيرة عن القضاء على قوة حزب الله.

وكان من نتائج هذه الحرب أن اهتزت قوة الردع التى تعتمد عليها إسرائيل فى تعاملها مع العرب، الأمر الذى يخشى معه أن تلجأ إلى القيام بعُدْوان جديد لاسترداد هيبتها العسكرية سواء ضد لبنان أو سوريا أو إيران. ولا شك أن ذلك يتفق مع سياسة بوش تجاه ما يسميه «محور الشر».

ومن الغريب أن تأتى كوند وليزارايس بنظرية خطيرة عن «الفوضى الخلاقة»، والتى تعنى إطلاق النزاعات فى الدول المختلفة بين الطوائف الإثنية والتيارات السياسية حتى تتفاعل وتنتهى إلى أوضاع محددة أكثر استقرارا.

وتتمثل الخطورة فيما يتردد فى الفكر الإستراتيجى الإسرائيلى والأمريكى من مشروعات من بينها: الضغط على مصر من أجل اقتطاع جزء من أرض سيناء يتوسع فيه قطاع غزة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، أو لوضع هذا القطاع من جديد تحت الإدارة المصرية والضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية للقضاء كلية على احتمال قيام دولة فلسطينية، أو أن تتضمن التسوية النهائية نقل عرب ١٩٤٨م إلى الدولة الفلسطينية على نحو ما سبقت الإشارة إليه.

بل إن من المفكرين الإسرائيليين والأمريكيين من تصل شطحاتهم إلى حد اقتراح تفكيك دول المنطقة أو إعادة رسم حدود جديدة لها، بدعوى أن هذه الحدود من صنع الاستعمار ولا تراعى التركيبات السكانية.

فقد نشرت مجلة كيفونيم الإسرائيلية فى عددها الصادر فى شهر فبراير ١٩٨٢م مقالا خطيرا للكاتب أوديد ينون تحت عنوان: «استراتيجية لإسرائيل فى الثمانينيات»، واقترح فيه أن تقوم هذه الاستراتيجية على أساس تفتيت الدول العربية إلى دويلات صغيرة من أجل تحقيق الأمن لإسرائيل.

ويذكر الكاتب ـ وهو من موظفى وزارة الخارجية الإسرائيلية السابقين ـ أن العالم العربى لا يشكل كتلة واحدة متجانسة إثنيا أو اجتماعيا أو دينيا، بل هو منطقة شديدة التنوع حيث يجمع دولا تتصارع بداخلها القبائل والطوائف والأقليات القومية والعرقية والدينية والمذهبية وغيرها، وقد صنعت هذه الدول مصادفات تاريخية وسياسية نجمت عن محصلة التفاعل بين مطامع وطموحات قوى خارجية وداخلية.

ويرسم المذكور خريطة جديدة للعالم العربى بعد تفتيت دوله، بل ويقترح أن تستولى إسرائيل من جديد على سيناء، وأن تقسم مصر ولبنان وسوريا والعراق والسعودية وغيرها إلى دويلات، فلبنان يقسم إلى خمس مقاطعات، وسوريا تقسم إلى دولة سنية فى حلب وشيعية علوية على الساحل وسنية أخرى فى دمشق ودولة للدروز فضلا عن دول فى الجولان وحوران. والعراق يقسم إلى ثلاث دول شيعية وسنية وكردية. أما الأردن، فتصبح هى الدولة الفلسطينية بعد إنهاء الحكم الأردنى وإبعاد الفلسطينيين من الضفة الغربية إليها.. وهكذا يمضى الكاتب فى سرد تخيلاته وخطورة المقال تتمثل فى أنه ليس شطحة منفردة من جانب أحد الإسرائيليين المتطرفين، بل إنه يردد فكرة تفتيت العالم العربى التى تتداولها الاستراتيجية الإسرائيلية بحسب ما أكدته صحيفة هآرتيس الإسرائيلية فى عددها الصادر بتاريخ ٢ يونيو ١٩٨٢م.

ولم يكن تفتيت العالم العربى إلى دويلات صغيرة وحده ما يقترحه إسرائيليون من أجل تحقيق أمن دولتهم ـ أو إشباع مطامعها ـ بل إن ثمة مشاريع أخرى قد وضعت ونوقشت لإجراء تعديلات فى حدود الدول العربية لصالح الدولة العبرية.

ومن هذه المشاريع تلك الخطة التى تحمل اسم واضعيها عوزى أراد وجد عون بيجر ـ «خطة أراد/ بيجر» ـ وتتضمن هذه الخطة: منح مصر الفلسطينيين منطقة فى محور رفح والعريش تلتحم شمالا بقطاع غزة ـ وحصول مصر بالمقابل على أرض من صحراء النقب ومنطقة فى وادى فيران لتحقيق الاتصال بين مصر والأردن ـ واحتفاظ إسرائيل بمساحة من غرب هضْبة الجولان ومساحات أخرى (خاصة لوجود المستوطنات الإسرائيلية فيها) مع تعويض سوريا بمساحة فى لبنان والأردن ـ وتعويض لبنان بخمسين كم٢ من الأراضى الإسرائيلية ـ أما إسرائيل، فتحتفظ بنسبة ٢٪ من مساحة الضفة الغربية (أى حوالى ٢٠٠ كم٢ تضم الكتل الاستيطانية وأراضى فى غور الأردن وصحراء يهودا مقابل حصول الفلسطينيين على أرض على طول الخط الأخضر، وكذا حصول الأردن على قطعة أرض صغيرة فى وادى عربة لتكون معبراً إلى مصر.

وقد شهد مؤتمر هيرتسليا الثامن ـ فى يناير ٢٠٠٨م ـ طرح هذا المشروع بزعم أنه الأداة الأكثر مرونة لحل النزاعات الإقليمية بخلق حدود تتماشى مع احتياجات سكان المنطقة!

ولا شك أن هذه الخطط وغيرها مما يقترحه المفكرون الإسرائيليون تثير دهشة واستنكار القارىء العربى ـ الذى يقدس ترابه الوطنى ويدافع عن كل شبر فيه ـ وذلك سواء لما تؤكده من الطبيعة العدوانية والتوسعية للفكر الصهيونى، أو للغرور والصلف اللذين يؤديان إلى تصور هؤلاء لقدرة إسرائيل على فرض مشاريعهم على الدول العربية، وافتراض أن هذه الدول قد بلغت حداً من الضعف يمكن معه فرض هذه المخططات عليها.

ولا نجد تفسيراً لهذه الأفكار إلا أن تكون الصهيونية قد أصابها الغرور نتيجة ما حققته من التوسع فى الأراضى العربية منذ بدأت بالمطالبة بمجرد وطن قومى لليهود فى فلسطين إلى أن قامت بالاستيلاء على المساحات الشاسعة من تلك الأراضى عام ١٩٦٧م، ومنذ أن كانت أقصى آمالها أن تحصل على اعتراف من الدول العربية وتعقد اتفاقات سلام معها إلى أن أعطى شارون نفسه حق رسم حدود الدولة العبرية من جانب واحد.

ولا شك فى أنه لولا الدعم الذى تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل عسكريا وسياسيا واقتصاديا والتحالف الإستراتيچى الذى يربط بينهما لما بلغت المطامع الصهيونية هذا الحد الذى تكشف عنه تلك المشاريع والأفكار البالغة التبجح .

وعلى أية حال ، فإن هذه الأفكار ومثيلاتها تدق نواقيس الخطر الذى يتهدد العالم العربى ، خاصة فى هذا الوقت الذى يجرى الترويج فيه لنظرية الفوضى الخلاقة ، ويشهد عدد من الدول العربية مؤامرات واضطرابات وحروبا تهدد وحدتها الإقليمية واستقلالها .

* * *

obeikandl.com

الفصل الختامى

حول المقاومة والتسوية

تحتفل إسرائيل هذا العام (٢٠٠٨) بمرور ستين عاما على إنشائها، أو بانتصارها فيما تسميه حرب الاستقلال، فى حين يندب الفلسطينيون النكبة التى أصابتهم من جراء تلك الحرب. وفى حين يتوافد رؤساء الدول الكبرى ـ وعلى رأسهم چورچ بوش ـ إلى إسرائيل لتهنئة مسئوليها بهذه المناسبة، يعبر الفلسطينيون عن آلامهم وأحزانهم بالمظاهرات والمسيرات التى تؤكد تصميمهم وتمسكهم بحق العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التى نهبتها الدولة العبرية.

فماذا حدث خلال التسعين عاما التى مرت على تصريح بلفور، وعلى مدى الستين عاما التى انقضت على حرب ١٩٤٨؟

أما عن عزيمة الشعب الفلسطينى، فإنها لم تهتز.

وأما عن إرادته، فإنها ظلت صلبة لا تنكسر، وتمسكه بحقوقه المشروعة لا يلين.

ومع ذلك، فلا يزال ملايين الفلسطينيين يعيشون لاجئين فى الدول العربية وغيرها داخل المخيمات فى أسوأ الأوضاع المعيشية، ولا يبقيهم أحياء إلا الأمل فى العودة إلى ديارهم.

ولا يزال ما تبقى من الأراضى الفلسطينية بعد النكبة عام ١٩٤٨ تحت نير الاحتلال الإسرائيلى منذ أربعين عاما.

ولقد قاوم الشعب العربى الفلسطينى المشروع الصهيونى منذ البداية فعندما كانت فلسطين تابعة للدولة العثمانية، أدرك الفلسطينيون الخطر الذى يتهدد بلادهم مع

وصول أفواج المهاجرين اليهود فى أواخر القرن التاسع عشر، واستغاث نوابهم بالباب العالى محذرين من هذا الخطر.

ومنذ صدور تصريح بلفور وفرض الانتداب البريطانى على فلسطين من أجل تنفيذ الوعد البريطانى بإقامة الوطن اليهودى، لم يكف الشعب الفسطينى عن المقاومة. أرسل العرائض والمذكرات المتضمنة رفضه إلى مؤتمر السلام فى باريس عام ١٩١٩م وطالب الأمير فيصل المؤتمر بإعلان الإستقلال، ثم قامت الجمعيات الإسلامية المسيحية فى مدن فلسطين وبلداتها برفع المذكرات الرافضة للهجرة اليهودية وعقدت المؤتمرات الفلسطينية المتتابعة لتعلن رفضها للمشروع الصهيونى والانتداب البريطانى على السواء، وسافر وفد إلى لندن للاتصال بالأوساط البريطانية ونجح فى استصدار قرار من مجلس اللوردات فى يونيو ١٩٢٢م يتضمن عدم الموافقة على مشروع صك الانتداب على فلسطين لمخالفته للوعود التى قطعت للعرب إلا أن مجلس العموم وافق على المشروع.

ودخلت المقاومة الفلسطينية مرحلة النضال المسلح منذ عشرينيات القرن العشرين، فنشبت مصادمات يافا فى مارس ١٩٢٤م، وثورة البراق فى أغسطس ١٩٢٩م، وثورة القسام فى عام ١٩٣٥م، ثم الثورة الكبرى من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩م.

وبعد صدور قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧م، أعلن الشعب الفلسطينى رفضه للقرار وبدأت قواته العمل لإسقاطه بالقوة، ثم شاركت هذه القوات فى حرب ١٩٤٨م إلى جانب قوات الدول العربية.

ورغم كل ذلك، لم تنجح المقاومة فى الحيلولة دون إنشاء دولة إسرائيل. فقد كانت وسائل الجانبين مختلفة أشد الاختلاف.

فقد قامت الحركة الصهيونية بوضع خطة محكمة، حيث حددت الهدف وأساليب تحقيقه، وتابعت المنظمة الصهيونية العالمية ـ من خلال مؤتمراتها ـ تنفيذ المشروع، سواء بتنظيم وتمويل عمليات الهجرة اليهودية أو باستيطان الأراضى بإنشاء الصندوق التأسيسى لفلسطين (كيرين هايسود)، والاتحاد العام للعمال (هستدروت) والمجلس القومى.

كما أنشأت الوكالة اليهودية لتكون حكومة أخرى إلى جانب السلطات الانتدابية ولتصبح مؤسساتها جاهزة لإدارة الدولة بعد إنشائها، وأنشأت قوات الهاجانا للدفاع عن الوطن القومى اليهودى وبعد ذلك لتكون جيش الدفاع عن إسرائيل.

وأدركت الحركة الصهونية منذ البداية أنه لا يمكن إقامة الدولة اليهودية وكفالة بقائها إلا بالتحالف مع دولة كبرى توفر لها الحماية طوال بناء الوطن القومى اليهودى (وكانت بريطانيا) ثم تبسط عليها حمايتها وتقدم لها كافة أشكال الدعم بعد إقامة دولتها (وكانت ولا تزال الولايات المتحدة).

أما المقاومة الفلسطينية، فقد كانت وسائلها قاصرة عن تحقيق أهدافها، حيث كانت تفتقد التخطيط والتنظيم وتضعف من فاعليتها الانقسامات (الحسينى والنشاشيبى) ويعوز قواتها السلاح والتدريب، وفوق كل ذلك تقوم الدولة الحامية (بريطانيا) بقمعها بالقوة واعتقال قادة الثورة الكبرى.

ولم يكن تدخل القوات العربية لنصرة الفلسطينيين من شأنه أن يحقق النصر، حيث كان تدخلها بدون خطة عسكرية مشتركة، وكانت أقل عددا وسلاحا من القوات اليهودية، كما كان للتنافس السياسى بين رؤساء دولها أثره فى مجريات القتال.

ومنذ قيام دولة إسرائيل، حرص زعماؤها على إنشاء جيش قوى، وتزويده بأحدث الأسلحة، وكفلت لها الولايات المتحدة التفوق الحربى على كافة الدول العربية مجتمعة، فى حين أقامت نظاما ديموقراطيا حديثا وأخذت بكل ألوان التكنولوچيا المتطورة. وأقامت علاقاتها مع العالم العربى على أساس استخدام القوة المسلحة لفرض الاعتراف بها وإملاء شروطها عليها، وانتصرت عسكريا فى حرب ١٩٥٦م حيث تمكنت من تحقيق حرية الملاحة فى خليج العقبة، ثم فى حرب ١٩٦٧م حيث لا يزال احتلالها للأراضى الفلسطينية والسورية قائما، ولم تؤد الانتصارات العربية فى حرب ١٩٧٣م إلا إلى انسحابها من سيناء؛ ولكنها فتحت الباب أمام طريق التسويات السياسية على بقية الجبهات.

كان السلام الذى تحقق بين مصر وإسرائيل سلاما منقوصا، ولم تشهد المنطقة محاولة جادة للتوصل إلى تسويات أخرى للنزاع العربى الإسرائيلى إلا بعقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، وما تبعه من مفاوضات بين إسرائيل وكل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ودون تكرار لما سبق ذكره بشأن تطورات العملية السلمية، يكفى أن نوضح أسباب تعثر هذه العملية ثم توقفها واستئناف فى أعقاب مؤتمر أناپوليس.

وإنما علينا أن ندرك أن إسرائيل ما كانت لتقبل الدخول فى مفاوضات مع الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلا نتيجة للمقاومة المسلحة التى مارستها المنظمة بعملياتها الحربية ضدها، وللحروب التى خاضتها الدول العربية عليها ـ وخاصة حرب ١٩٧٣م ـ وللجهود التى بذلتها على الساحة الدولية لحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة، ثم لإنتفاضة الفلسطينيين عام ١٩٨٧م التى أدت إلى تحريك عملية السلام وعقد اتفاقات أوسلو، وأنتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ التى أدت إلى الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة وإزالة المستوطنات من أراض فلسطينية لأول مرة.

أما أسباب فشل عملية السلام فإنها متعددة، ومن أهمها ما أصاب العالم العربى من الانقسامات والضعف بسبب العدوان العراقى على الكويت وتدهور أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية منذ إخراجها من الأراضى اللبنانية وبعدها عن ساحة النضال المسلح ثم تقديمها التنازلات المتتابعة بقبولها القرار رقم ٢٤٢ بعد رفضه وإعلان تخليها عن استخدام العنف وقبولها الشروط المملاة عليها من أجل المشاركة فى مؤتمر مدريد وأخيرا بعقدها اتفاقات أوسلو وإقامة سلطتها الوطنية تحت الاحتلال الإسرائيلى. ومن ناحية أخرى، أصاب العالم العربى الضعف بعد عقد مصر للسلام مع إسرائيل، وبعد ذلك نتيجة لانهيار الاتحاد السوفييتى الذى كان يساند القضايا العربية ويدعم الدول العربية سياسيا وعسكريا واقتصاديا.

ولا شك فى أن الصراع القائم حاليا بين حركتى فتح وحماس بضيف عاملا خطيراً إلى الموقف ويجعل من التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع الفلسطينى الإسرائيلى احتمالا مستبعداً ما لم يتدارك الفلسطينيون الأمر.

أما عن العالم العربى، فقد قل اهتمامه بالقضية الفلسطينية، حيث تعددت مشاغله ـ بسبب الغزو الأمريكى للعراق ودوره فى المنطقة والتغلغل الإيرانى فى الدول العربية والانقسامات بين محور الممانعة ومعارضيه والاضطرابات والعنف فى العديد من الدول.. الخ ـ وأصبح عاجزاً حتى عن رفع الحصار الخانق عن قطاع غزة.

وأما عن إسرائيل، فإن ذخول حكومة أولمرت فى مفاوضات مع محمود عباس ليس أكثر من وسيلة لإدارة النزاع يراد بها التجاوب مع طلب الرئيس بوش، وبقاء أولمرت فى الحكم رغم إدانة تقرير ڤينوجراد له ورغم التحقيق معه فى قضية رشوة، مع محاولة تطبيع

علاقات إسرائيل مع عدد أكبر من الدول العربية. وفى نفس الوقت، تتواصل عمليات الاستيطان المكثف فى القدس وغيرها بسرعة تسابق الزمن، ويستمر بناء الجدار العازل بما يكفل لإسرائيل ضم المزيد من أراض الضفة الغربية وتطويق القدس وتهويدها.

وأما الولايات المتحدة، فإنها ماضية فى تنفيذ استراتيجية القرن الأمريكى والتى تمثل إسرائيل ركنا أساسيا فيها وقد كان خطاب بوش فى احتفالات إسرائيل بمرور ستين عاما على قيامها واضح الدلالة على مدى انحيازه لها، وأكد خطابه بعد ذلك أمام مؤتمر داڤوس بشرم الشيخ هذا الموقف حيث كان تركيزه على نشر الديموقراطية فى الشرق الأوسط، والدعوة لمواجهة حماس وإيران وسوريا وحزب الله، ولم تحظ القضية الفلسطينية منه بغير تكرار القول بإمكان التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين قبل نهاية العام داعيا الجانبين إلى تقديم التنازلات ومطالبا الفلسطينين بمكافحة الإرهاب وإسرائيل بتخفيف القيود المفروضة عليهم.

وهكذا، أصبح من الواضح أن إسرائيل ـ بتأييد ودعم من الولايات المتحدة ـ تسعى إلى التوصل لأى اتفاق قبل انتهاء ولاية بوش، سواء كان إعلان مبادىء أو اتفاق إطار أو اتفاق رف بحيث تظل قضايا القدس واللاجئين وغيرهما من قضايا الوضع الدائم عالقة ويواصل الجانبان التفاوض بشأنها فى المستقبل، الأمر الذى يعنى تأجيل التسوية النهائية إلى أجل غير مسمى، حتى لو رؤى إعلان قيام دولة فلسطينين بحدود مؤقتة.

والواقع، أن التسوية النهائية على أساس الدولتين تواجه مأزقا كبيرا، حيث أنه ليس من المتوقع أن يقبل الشعب الفلسطينى ـ فى أى استفتاء شعبى ـ أن تكون الدولة المعروضة عليه مجرد كيان محدود المساحة ومقطع الأوصال ومحصورا بين أراضى إسرائيل الموسعة بضم الكتل الاستيطانية وبين منطقة غور الأردن التى تبقى فيها القوات الإسرائيلية، وعلى أن تظل القدس الكبرى تحت السيادة الإسرائيلية وأن تسيطر إسرائيل على مصادر المياه، هذا مع إلغاء حق العودة والاعتراف بإسرائيل دولة يهودية بما فى ذلك من مخاطر تتهدد عرب ١٩٤٨م.

وقد دفع تعثر حل إقامة الدولة الفلسطينية نتيجة لموقف إسرائيل ودعم الولايات المتحدة لها بعض المفكرين إلى اقتراح خيارات أخرى منها المطالبة بإقامة دولة واحدة فى

فلسطين التاريخية سواء دولة ثنائية القومية أو دولة ديموقراطية علمانية لكل المواطنين، وهو رأى سبق أن طرحته منظمة التحرير الفلسطينية ورفضته إسرائيل والمتوقع أن ترفضه رفضا قاطعا خاصة مع دعوتها بشأن يهودية الدولة. ومن الخيارات ما اقترحه البعض من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بحل نفسها وإعلان فشلها فى تحقيق هدفها بإقامة دولة مستقلة قابلة للحياة، معتقدين أن إسرائيل ستجد نفسها، فى هذه الحالة، أمام أحد أمرين فإما أن تصبح دولة استعمارية تمارس التمييز العنصرى ضد سكانها من غير اليهود أو أن تتحول إلى دولة ثنائية القومية أو أن تغير مواقفها وتقبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة.

هذا، وقد يؤدى فشل المفاوضات إلى استقالة محمود عباس، وقد يؤدى إلى نشوب انتفاضة فلسطينية جديدة وحكومة أكثر تشدداً وعنفًا، كما أنه قد تستولى حماس على السلطة فى الضفة الغربية.

وعلى أية حال، فإن على رئيس السلطة الفلسطينية أن يتمسك بوقف الاستيطان الإسرائيلى وقفا كاملا وإزالة البؤر الاستيطانية (وعددها أكثر من مائة) وبتنفيذ إسرائيل لكافة التزاماتها وفق خريطة الطريق، وأن يوقف المفاوضات الجارية إذا لم يتحقق ذلك، وألا يقبل أية تسوية انتقالية جديدة إلا إذا كانت تتضمن توقيتات محددة وضمانات دولية لتنفيذها.

وفى جميع الأحوال، فإن عليه أن يتصالح مع حماس ويعمل على تحقق الوحدة الوطنية وإعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تضم حماس وغيرها من الفصائل ويتفق معها على استراتيجية مشتركة.

مصر الجديدة فى ٢٠ مايو ٢٠٠٨م

* * *